الأستاذة: زكية خنونة

م**قياس:** الحوكمة واخلاقيات المهنة

الوحدة 4: مستويات ومتطلبات تفعيل الحوكمة

1-مستويات الحوكمة:

للحوكمة الرشيدة ثلاثة مستويات أساسية:

أ-الحوكمة الدولية: وهي التي تُمارس على مستوى عالي يشمل العديد من الدول التي تهتم بالقضايا التي تمس قطاع كبير من المجتمعات يشتركون في نقص الظاهرة وتكون تلك الظاهرة تمس المجتمع بكل قطاعاته وتتعامل مع قضايا خارج القطاع الحكومي.

ب-الحوكمة القومية: وهي داخل المجتمع الواحد، والذي ينقسم داخلياً إلى عدة وحدات أو مستويات وهما، المستوى القومي، على مستوى المحافظة أو المنطقة، أو على مستوى المحليات ويمكن إدراج مستوى المجتمع المحلي، وفي مستوى المجتمع المحلي يختلف هدف الحوكمة الرشيدة حيث إنها تركز على مبدأ أساسي من المبادئ تركز على كيفية مشاركة العناصر الفاعلة الأخرى الموجودة داخل المجتمع مثل منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات.

ج-الحوكمة المؤسسية: هذا النوع يمارس على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي عادة ما تكون مسئولية من مجالس الإدارة، حيث إن الأغلبية العظمي من تلك المؤسسات تكون مخصخصة أي تدار من قبل القطاع الخاص، والبعض منها يكون ذات ملكية عامة تدار من القطاع الحكومي فقط دون تدخلات أخرى، مثل المدارس، المستشفيات العامة الحكومية.

2- أبعاد الحوكمة الرشيدة ومحدداتها:

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة أبعاد للحوكمة الرشيدة وهي كالتالي:

أ-البعد الاقتصادي: لقد ركزت الحوكمة الرشيدة من خلال بُعدها الاقتصادي على القطاع الخاص ومدي فعاليته ضمن منظومة قانونية تجعل الحكم صالحاً بكل المقاييس ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية الحوكمة الرشيدة هي التي تضمن حاجات الناس في الوقت الحاضر وحاجات الأجيال في المستقبل، وتشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما

وعلاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة.

ب-البعد السياسي: تتطلب وجود منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن العلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والاتحاد والانصراف إلى خدمة الصالح العام الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم ويضمن حقوق المواطنة، ويتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة التشريعات والقوانين السياسية وتكون بشكل أكثر ديمقراطية وبها عدالة اجتماعية، حيث تتطلب المشاركة السياسية مستويات مركزية ومحلية، فمن المهم أن يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات المحلية على مستوي المجالس المحلية وتنفيذ برامجها.

ج-البعد الإداري: إن ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها والتركيز على الجودة الشاملة في الحركة واتخاذ القرارات وهو نظام تنفيذ السياسات والحوكمة الرشيدة التي تضم الأبعاد الثلاثة وهي التي تحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-متطلبات تفعيل الحوكمة الرشيدة:

حددت أهم متطلبات الحوكمة الرشيدة وتطبيقها:

-زيادة الشفافية: يعتبر الحصول على المعلومات من أهم الخطوات التي يجب تحقيقها لتحسين الحكم الديمقراطي الصالح، فالمعلومات تغذى الشفافية والمحاسبية وبالتالي تؤدى إلى الحوكمة، والشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهناك ثلاث مكونات للمعلومات الشفافة:

-إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين.

-أن تكون المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع أي أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرار معين.

-إمكانية الاعتماد على المعلومات لذلك يجب أن تكون المعلومات دقيقة وحديثة.

كما أن الشفافية والمحاسبية تعد من الآليات الأساسية لإدارة الحكم الرشيد، وذلك لأنها تعمل على ترسيخ قيم وثقافة الإدارة الرشيدة وهي تستند إلى مجموعة أبعاد أساسية: حيث يتمثل:

-البعد الأول: بإتاحة المعلومات المتعلقة بمختلف أنشطة وجوانب وعمليات المنظمات الأهلية، بصدق وشفافية بحيث لا تصبح أسرارا خافية مادام أن المنظمة الأهلية تستهدف بأنشطتها خدمة الصالح العام سواء بالنسبة للفئات المستفيدة، أو بالنسبة للمجتمع المحلى، بحيث يؤدى نشر المعلومات بشفافية.

-البعد الثاني: والذي يدور حول المراقبة والمحاسبة فنشر المعلومات من شأنه أن يطور القدرة على المحاسبة وذلك لامتلاك الشخص أو الجهة التي من حقها المحاسبة المعلومات التي تطور القدرة والإمكانية على المحاسبة.

-البعد الثالث: وهو الخاص بقابلية المحاسبة والتي تتجسد في أن المسئولية عن المنظمات الأهلية لا يجد دون عضاضة في إمكانية محاسبتهم، ما داموا يمارسون وظائفهم وأدوارهم بقدر عال من الطهارة والشفافية، ومن شأنه سلامة الأداء.

-البعد الرابع: يتصل بالجمعيات الأهلية التي ترتفع كفاءتها وفاعليتها بسبب حسن الأداء على مستوى الإبعاد الثلاثة السابقة كما أن ذلك يؤدى إلى بعد أخر.

-البعد الخامس: يتمثل في القدرة على تقييم أداء أنشطة المنظمات الأهلية وهو التقييم الذي نم شأنه أن يساعد على تعظيم الجوانب الايجابية وتقليص المظاهر السلوكية السلبية.